

مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي

تقرير ورشة العمل حول المواطنة، المستحقات الاجتماعية و النوع الاجتماعي

بالتعاون مع سفارة مملكة هولندا
وبدعم من مركز الأبحاث الدولي للتنمية

بيروت في ١٢-١٣ أيار ٢٠٠٦

الفهرس

٣	I. المقدمة
٤	II. خلفية ورشة العمل
٤	(١) المواطنة الفاعلة والمستحقات الإجتماعية والنوع الإجتماعي
٤	(٢) المستحقات الاجتماعية في لبنان
٥	III. النساء والمواطنة
٦	IV. النساء والتعليم
٦	V. النساء والصحة
٧	VI. النساء وشبكات الأمان الإجتماعية
٧	VII. مجموعات العمل
٨	VIII. نتائج الجلسة الختامية
٨	(١) مقترحات عامة
٨	(٢) مقترحات للمتابعة على صعيد الإعلام
٨	(٣) على صعيد المشروع البحثي والتأثير في السياسات
٨	(٤) المنظمات الراغبة بالانضمام إلى لجنة المتابعة:

نظمت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ورشة عمل في فندق ال"كراون بلازا" في ١٢ و ١٣ أيار حول موضوع المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي في لبنان.

شكل هذا النشاط جزءاً من مشروع بحثي تشاركي يستهدف المنظمات والهيئات المدنية والأهلية وصانعي القرار والأكاديميين والباحثين وذلك دعماً للتشبيك وتعزيز النقاش حول المواطنة الفاعلة والحقوق الاجتماعية من منظار النوع الاجتماعي وبغرض التأثير في السياسات الرسمية على المستويين المحلي والوطني.

سعت ورشة العمل بصورة رئيسية إلى تعميق النقاش بين مختلف الأطراف المعنية لدفع العمل المشترك نحو تعزيز المواطنة الفاعلة والحصول على المستحقات الاجتماعية وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي..

كما هدفت الورشة إلى بلوغ ما يلي:

- عرض أسس المشروع البحثي حول المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي التي تنفذه مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
- إثارة اهتمام المشاركات في مشروع البحث التشاركي وقياس مدى الاستعداد على للمشاركة بالبحث
- إعداد مشروع عمل مشترك للتداول حول السياسات
- تفعيل آلية العمل المشترك على حقوق المرأة بالمواطنة والحقوق الاجتماعية عامة

في هذا السياق، تم خلال الورشة عرض أربع أوراق عمل كلفت خبيرات وناشطات اجتماعية بتحضيرها حول المواضيع التالية: المرأة والصحة، المرأة والتعليم، المرأة والمواطنة وأخيراً المرأة وشبكات الإيمان الاجتماعي تبعتها فقرة أسئلة وأجوبة. كما نظمت في اليوم الثاني أربع ورش عمل تابعت كل منها مناقشة أحد العناوين الأربعة شاركت فيها الحاضرات كل بحسب اختصاصاتهن.

في ختام الورشة، تم عرض نتائج مجموعات العمل في جلسة عامة خرجت بعدد من الاقتراحات للمتابعة.

هذا وقد حضر الورشة ما يزيد على مئة مشاركة توزعت من ناحية الانتماء المؤسسي على الشكل التالي:

- جمعيات حقوق انسان (٧)
- جمعيات نسائية (١٤)
- مؤسسات رسمية (٤)
- منظمات دولية (٨)
- جمعيات اخرى (١٦)
- باحثين/ات و اكاديميين/ات (١٠)

وفي مستهل الورشة وزعت لكل مشترك وثائق مرجعية حول مشروع المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي وأوراق العمل والمداخلات التي قدمت خلال الورشة.

..

(١) المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي

في حزيران باشرت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بتنفيذ مشروع بحثي إقليمي عنوانه " المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي ". يحاول المشروع أن يستطلع المشروع نوع العلاقة بين الحكومات والهيئات الأهلية والمدنية ودور كل منها في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين والمواطنات وذلك من زاوية النوع الاجتماعي والعلاقات بينها.

يركز المشروع على مصر وفلسطين ولبنان كحالات دراسية ساعياً إلى استكشاف إذا ما كانت الهيئات الأهلية المحلية تعيق تأدية الدولة لواجبها في تأمين الحقوق الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، كما يبحث في مدى استناد تلك الهيئات إلى مفهوم وممارسة المواطنة الفاعلة والمساواة في النوع الاجتماعي. ويسعى المشروع بالتعاون مع منظمات النساء إلى تطوير استراتيجيات تهدف بدورها إلى خلق جو تستطيع فيه النساء المطالبة بمستحقاتها الاجتماعية. ويؤمل أن يؤدي المشروع إلى تطوير استراتيجيات عمل على مستويي البلد والمنطقة مرتكزة على نتائج البحث وبالتعاون الهيئات الشريكة في البلدان الثلاثة.

(٢) المستحقات الاجتماعية في لبنان

تلعب الهيئات الأهلية في لبنان دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعمل إلى جانب الحركات النسائية على التصدي إلى مجموعة من القضايا الحيوية مثل المشاركة السياسية عبر العمل المطبوع. لكن المدى الحقيقي لاستناد تلك النشاطات على مفهوم

المواطنة الفاعلة غير معروف. لذلك جاءت الأهداف الأساسية لهذا المشروع البحثي في لبنان على الوجه التالي: (١) التعرف على دور الهيئات الأهلية والمؤسسات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية وتقييم العلاقات بينها و مع الفئات السكانية المستفيدة من خدماتها. (٢) معاينة كيفية تقديم تلك الخدمات الاجتماعية وتقييم إلى أي مدى وكيف تساهم هذه الخدمات في نشر مفاهيم وممارسة المواطنة الفاعلة وخصوصاً بين أوساط النساء. ونرى أن دراسة كل هذه المسائل في لبنان بالذات من شأنه الخروج بنتائج مناسبة وأساسية تتعلق بمفهوم المواطنة الفاعلة التي تشكل لبنة أساسية لتعزيز المجتمعات الديمقراطية في المنطقة العربية.

يسترشد هذا المشروع ببعض الأسئلة الأساسية كنقطة انطلاق محاولاً الإجابة عليها وصولاً نحو فهم أعمق ولتبيان ومقارنة أي نوع من المواطنة يسود في الثلاثة بلدان، من هذه الأسئلة: ماذا يمكن أن نقول عن دور مختلف المعنيين بتوفير المستحقات الاجتماعية للمواطنين والمواطنات؟ وإلى أي حد يأخذ هذا الفعل مفهوم النوع الاجتماعي بعين الاعتبار؟ ما هو الدور الذي تلعبه الهيئات الأهلية والمدنية في التفاوض و في المطالبة بالمستحقات المواطنين والمواطنات؟ وفي تعزيز مفهوم المواطنة؟ ما هي نتائج كل هذه الأسئلة على مفهوم المواطنة الفاعلة وممارستها؟ وكيف تساهم تلك الممارسات أو تعرقل عملية بلوغ المستحقات الاجتماعية ل مع اعتبار النوع الاجتماعي؟

III. النساء والمواطنة

ارتكز أول عرض على وثيقة للسيدة ماري روز زلزل التي أعطت لمحة شاملة عن مفهوم المواطنة في لبنان، إشكالاته وتطوره في التاريخ المعاصر. ثم انتقلت إلى مناقشة مكانة المرأة في المواطنة وخصوصاً نظرة القانون اللبناني للمرأة. و في الفقرة الأخيرة من العرض ناقشت عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية ودورها في دعم مساواة المرأة وحصولها على حقوقها الاجتماعية والإقتصادية.

أهم النقاط التي طرحت في الجلسة:

- ضرورة تعديل القوانين السائدة كقانون الجنسية و القانون الجنائي التي تميز ضد المرأة وتحرمها من المساواة في المواطنة
- النظام الأبوي المبني على امتيازات تعطى للرجال فقط لكونهم رجال بينما ينظر للنساء كإناث دونيات وبالتالي لا تحصلن على الحقوق نفسها

IV. النساء والتعليم

كان العرض الثاني للسيدة إلهام صوايا الناشطة في مجال التعليم والتي سلطت فيه الضوء على مشاكل التعليم في لبنان من ناحية عدم مساواة المرأة وعلى وجود فجوة من جراء عدم مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في وضع سياسات التعليم. وتطرقت السيدة صوايا أيضا إلى غياب سياسة تعليم وطنية متماسكة واستراتيجية ضعيفة في مواجهة مشاكل التربية خاصة فيما يتعلق بنوعية التعليم والأمية وخصوصا في المناطق النائية. كما ناقشت الوضع التعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأخيرا ركزت على طبيعة النظام الاجتماعي الأبوي السائد الذي يعوق أحيانا فرص التعليم خاصة للنساء.

أهم النقاط التي طرحت في الجلسة:

- ظاهرة المدارس المذهبية التي ترسخ قيم طائفية
- عدم شمول النظام التعليمي لكل من يسكن على الأراضي اللبنانية ومن ضمنهم الفلسطينيين
- المشاكل التي يعانيها المعوقون الذين لا يؤخذون بعين الاعتبار في تخطيط البنى التحتية للمدارس والحاجات التعليمية

V. النساء والصحة

تلي ذلك عرض ورقة النساء والصحة في لبنان للسيدة هيام قاعي التي تحدثت عن وضع المرأة في القانون الدولي فيما يتعلق بالصحة وفي القانون اللبناني واليات صنع القرار. ثم انتقلت للتحدث عن نظام الرعاية الصحية في لبنان وأحكامه. وأخيرا قدمت نظرة سريعة لأبرز مشكلات نظام الرعاية الصحية التي تواجه المرأة أكانت لبنانية أم فلسطينية ودور المجتمع الأهلي في الدعوة إلى مساواة أكثر في الرعاية الصحية وإلى خدمات صحية أفضل.

أهم النقاط التي طرحت في الجلسة:

- المشاكل حول الدواء استيرادا وإنتاجا محليا حيث أن المنتجات المحلية لا يتقبلها الناس لعدم ثقتهم بإشراف الحكومة على هذه المنتجات.
- ضرورة الضغط على صانعي القرار من قبل المنظمات غير الحكومية لصياغة الأحكام وضبط المحاسبة في صناعة الأدوية
- مستوى النظام الصحي العام المتدني
- مشكلة بسط الرعاية الصحية لسكان المناطق النائية وخاصة النساء

ثم كان عرض الورقة عن النساء وشبكات الأمان الإجتماعية للسيدة إقبال دوغان التي بدأت بنبذة تاريخية عن تطور مفهوم الرعاية الإجتماعية ثم انتقلت لتستعرض البرامج الإجتماعية المختلفة في لبنان والثغرات في نظام الأمان الاجتماعي خاصة تلك التي تؤثر على النساء. وتكلمت السيدة دوغان في ختام عرضها عن العراقيل في وجه مساواة المرأة في الخدمات الإجتماعية وأهمية دور الجمعيات الأهلية في ملئ هذه الثغرات.

أهم النقاط التي طرحت في الجلسة:

- إن مفهوم شبكات الأمان الإجتماعية المستورد من الغرب غير واضح في العالم العربي كما أنه لم يعدل ليتكيف مع حاجات مجتمعاتنا
- إن دخول النساء إلى سوق العمل غير منظم لأنه يعرض عليهن ويقبلن رواتب أدنى من رواتب الرجال و لأنهن أكثر عرضة للبطالة
- أهمية مسألة استثناء النساء غير المتزوجات من برامج وشبكات الأمان الاجتماعي

في اليوم الثاني من ورشة العمل تم تنظيم أربع مجموعات عمل متزامنة حول المواضيع الأربعة التالية: المواطنة، الصحة، التعليم وأخيراً شبكات الأمان الإجتماعية. وهدفت مجموعات العمل إلى معالجة النقاط التالية:

- ١- تبيان أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي ودون وتوفير التغطية الشاملة لكل المواطنين
- ٢- وضع ثلاثة محاور للعمل يفترض للمجتمع المدني والهيئات النسائية التركيز عليها لبلوغ الغاية المرجوة
- ٣- تحديد ما المطلوب لتحفيز المواطنات والمواطنين للتحرك من أجل الحصول على حقوقهن الاجتماعي

واستغرق كل من ورشات العمل ما بين الساعة ونصف الساعة والساعتين، تلتها جلسة عامة لكل المشاركات جرى خلالها عرض نتائج كل من المجموعات الأربعة المختلفة (راجع نتائج المجموعات المرفقة في هذا التقرير) وبعد عرض النتائج جرى نقاش لتحديد مجالات العمل المشترك بين المشاركات من المجتمع المدني.

VIII. نتائج الجلسة الختامية

(١) مقترحات عامة

١. تبني الحقوق الاجتماعية كشعار ودعمه
٢. التوصل إلى فهم أعمق للوضع الحالي عبر الأبحاث والدراسات
٣. التواصل مع منظمات المجتمع الأهلي والناشطين وصانعي القرار
٤. ترقية "الوعي" و تحصيل العاملين الاجتماعيين بفهم أكبر لمفهوم المساواة في النوع الاجتماعي و إدراج التربية على حقوق الإنسان في عمليات التوعية
٥. تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة وتركيز على محو الأمية القانونية
٦. الاتفاق على الأهداف وصياغة برامج عمل محددة للعمل بحسبها

(٢) مقترحات للمتابعة على صعيد الإعلام

١. تدريب الصحفيين
٢. التواصل بين الصحفيين والخبراء في هذا الحقل
٣. إشراك الإعلام في صياغة برامج العمل و ليس فقط للتغطية الإعلامية
٤. إنشاء لجنة إعلام للمتابعة مع الصحفيين الآخرين وغيرهم من العاملين في حقل الصحافة
٥. إطلاق حملة إعلامية ذات أهداف محددة وتغطية كل أنحاء البلاد بغية تعبئة الرأي العام

(٣) على صعيد المشروع البحثي والتأثير في السياسات

١. البناء على الخبرة السابقة والدعوة القانونية للحقوق الاجتماعية
٢. وضع جدول عمل بالتنسيق مع مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي تتضمن خطة وآلية البحث وتدخل أكبر من خلال اختصاص كل منظمة
٣. إنشاء لجنة متابعة
٤. تنظيم ورشات عمل في المناطق مع نقل خلاصة الورشة للمناطق والمجتمعات المحلية

(٤) المنظمات الراغبة بالانضمام إلى لجنة المتابعة:

- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
- وكالة الاونروا
- جمعية رائدات التنمية المحلية

- تجمع النساء الديمقراطي في لبنان
- رابطة المرأة العاملة في لبنان
- الهيئات الأهلية للعمل المدني – طرابلس
- مؤسسة الكرامة للمعوقين
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
- الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

من جهتها، تعهدت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بتوجيه دعوة لكل المهتمين والمهتمات بالانضمام إلى لجنة متابعة الحقوق الإجتماعية إلى اجتماع متابعة في مهلة أسبوعين.

ختاماً، سيتم توزيع هذا التقرير الكترونياً على أوسع نطاق ممكن، كما سيتم تحميله قريباً على صفحات موقع مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي الخاص بالمشروع:

www.crt.d.org/acgen

بيروت، أيار ٢٠٠٦
مشروع المواطنة الفاعلة والمستحقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي